

البحث الدلالي عند ابن البناء المراكشي 721هـ.

The Semantic Research by Ibn al-BanaaEl-Marrakchi, 721 AH.

د. محمد جيلالي بوزينة*

كلية الآداب والفنون

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر

Bouzina56@gmail.com

تاريخ النشر: 2021.06.04

تاريخ القبول: 2021/05/07

تاريخ الوصول: 2021/03/11

الملخص:

اتبع ابن البناء المراكشي في بحثه لموضوع الدلالة طريقة الاستنتاج التي أدت إلى تقسيم اللفظ عنده من جهة دلالاته على المعنى حسب الأغراض ، وتقسيمه من حيث دلالاته على المعنى نفسه ، وتقسيم الألفاظ إلى مفردة ومركبة وكونها منطوقة ومفهومة ومعقولة، ومطابقة الألفاظ لما يتطلبه المقام من إيجاز ومساواة وتناسب ، وترك الألفاظ الغريبة وطرق المعاني الواضحة ، ويستخلص من هذا أنّ الأغراض والمقاصد تتفاوت بتفاوت المواضيع والأهداف.

الكلمات المفتاحية: اللفظ والمعنى - ارتباط الدلالة - وضعية - عقلية - طبيعية --- مطابقة - تضمّن - التزام.

Abstract

When dealing the issue of semantics, Ibn al-BanaaEl -Marrakchi followed the method of deduction that led him to classify the term semantically according to its connotative purposes, and to its meaning itself. His classification of words as being singular, compound, spoken, understandable and logical. Through his deduction, he matched terms with their contextual situation that dictates the accuracy of their usages, their brevity, equality and proportionality; leaving out strange expressions and focusing on those clear meanings. It is concluded that the aims and purposes vary according to the variation of topics and objectives.

Key words: Term and meaning - connotative correlation - situation -logical - natural - conformity - implies - commitment

1-مقدمة :

يقول الدكتور بشير خلدون: "وجدت موضوع الألفاظ والمعاني، من أهم القضايا التي دار حولها البحث، واختلف فيها النقاد منذ القديم، فبعضهم فضّل الألفاظ على المعاني، واهتمّ بها اهتماما كبيرا، وبعضهم أعطى أهمية كبيرة للمعاني ولم يعر اهتماما للألفاظ بينما وقف بعض النقاد موقفا وسطا وقالوا بوجود علاقة جدلية ونادوا بثنائية اللفظ والمعنى وهذا هو موقف النقاد المغاربة"¹، وقد وقع قبل ذلك جدال طويل بين المتكلمين حول مسألة الاسم والمسمى والعلاقة بينهما، وهذه المسألة لها وجه كلامي ووجه لغوي؛ أمّا من الناحية الكلامية فهي من أهمّ المسائل التي اشتدّ الخلاف فيها بين المعتزلة من جهة وأهل السنة والأشاعرة من جهة ثانية، وأمّا من الناحية اللغوية فإنّها وثيقة الصلة بالعلاقة بين اللفظ ومدلوله أو بقضية اللفظ والمعنى².

ويقول ابن البناء في مستهلّ حديثه عن الدلالة: "الكلام مشتمل على لفظ ومعنى، وكلّ واحد منهما إمّا مفرداً وإمّا مركّب، فهذه أربعة أقسام: والارتباط بين اللفظ والمعنى إنّما هو ارتباط الدلالة"³، والدلالة في مفهومها العام عنده من المباحث المنطقية، فقد اكتسبت من علم المنطق المعنى الاصطلاحي الخاص بها والذي يحدّده علماء المنطق في تعريفهم لها بقولهم: "الدلالة هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"⁴، وأقسامها ثلاثة: وضعية وطبيعية وعقلية وكل منها لفظية أو غير لفظية، والمهم منها عندنا الدلالة الوضعية اللفظية وهي: "كون اللفظ بحيث متى أُطلق أو تُخيّل فهم منه معناه للعلم بوضعه وهي المنقسمة إلى المطابقة والتضمين والالتزام، لأنّ اللفظ الدالّ بالوضع يدلّ على تمام ما وُضع له بالمطابقة كدلالة لفظ "بيت" على معنى البيت، ومثال علاقة التضمين دلالة لفظ "بيت" على معنى "السقف"، ومثال علاقة الالتزام دلالة لفظ "سقف" على "الحائط" لأنّ السقف لا ينفك عن الحائط"⁵.

ويظيف ابن البناء إلى ذلك اعتباره لكلّ من اللفظ والمعنى في نفسه وعلاقة اللفظ بالمعنى تأتي عنده تالية للارتباط بينهما قائلاً: "فيعتبر اللفظ بالنسبة للمعنى من جهة دلّالته عليه، ويُعتبر المعنى بالنسبة إلى اللفظ من جهة ما هو مدلول اللفظ، وهذه الاعتبارات من جهة الارتباط يتقدّم عليها بالضرورة اعتبار كلّ واحدٍ منهما في نفسه، إذ الارتباط بينهما نسبة متاخّرة عن ذاتها في الوجود، لهذا وجب تقديم مفردات اللغة وصياغة اشتقاق ألفاظها وتصريفها، ومعرفة تركيب أجزاء القول وقوانين إعرابها ونحو اشتقاقها، فإنّ ذلك هو المتقدّم والمبتدأ لهذه الصناعة البلاغية"⁶، ويمكن أن يستنتج من قول ابن البناء هذا أنّه يقدّم اللفظ على المعنى في الاعتبار لأنّ ألفاظ اللغة كلها كلام⁷ من حيث أنّها منطوق "مبني" يعبر عن مفهوم "معنى" - في نفسه - وهذا المنطوق هو كلام يمكن تصنيفه إلى مجالات دلالية حسب المعاني التي يعبر عنها - في نفسها - هي الأخرى، فنجد أنّ هناك ألفاظا تدلّ على معنى الحركة

مثل: جرى، صعد، خرج، وهناك ألفاظ أخرى تدل على معنى الرؤية مثل: نظر، رأى، أبصر، وهكذا يمكن أن تصنف الثروة اللفظية حسب المعنى إلى مجالات دلالية ومن بين تلك المجالات المجال الذي تدل ألفاظه على الحدث الكلامي نفسه تسميه أو تصفه أو تعبر عنه كبقية الأحداث، وتلك الألفاظ هي الألفاظ الدالة على الكلام مثل: قال، تكلم، نطق، لفظ، سأل؛ أي أن هذه الألفاظ منطوقها "كلام" ومفهومها "معناها" كلام أيضا⁸، والألفاظ: جمع لفظ وهو في الأصل مصدر للفعل "لفظ" من المادة (ل ف ظ) وحددت المعجمات دلالة هذه المادة بأنها "الرمي بشيء كان في فيك"⁹ ووردت هذه المادة في القرآن بمعنى الكلام: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (ق18).

2- مصطلح الدلالة: ومفاهيم الدلالة هذه لم توجد مبوبة مفصلة، كما هي عليه في الدراسات الحديثة، إنما كانت أساس الدراسات اللغوية في التراث المعرفي وخصت جميع العلوم بحيث وجدت في ثنايا كتب اللغة والمنطق والفقه وما إلى ذلك، وهي تبرز من جهة أخرى حضور الدرس الدلالي بأبوابه الرئيسية في شتى معارف تراثنا، كما أن ظهور التحليلات العميقة في عدة مستويات من الدلالة عند العلماء العرب المتقدمين واتساع اهتماماتهم في كل العلوم ساعدهم على تأسيس نظرة دلالية ازدادت قيمتها مع مرور الزمن وتبلورت لدى المتأخرين من علماء القرن التاسع الهجري وما بعده، ويجد الدارس أن الجاحظ يصنف العلامات الدالة ويعطيها التمثيلات الإجرائية في واقع المجتمع العربي، واشتغاله بالبيان والمنطق قد كرس عنده دقة التمييز مع عمق التحليل، ويجد عند علماء آخرين وضوح الرؤية الدلالية ضمن كتاباتهم، وتكفي قراءة بعض مما كتبه سيبويه والجرجاني وابن جني، بل يكاد يجزم النقاد العرب المحدثون أن اللغة السيميائية قد مارسها شعراء أقدمون عبروا بها عن مكنوناتهم الوجدانية، وأشاحوا اهتماماتهم في مواضيع كثيرة عن اللغة الطبيعية المألوفة وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد المالك مرتاض في موضوعه حول السمة والسيميائية¹⁰، وإن المسار التاريخي لعلم السيميائية يؤكد على إفادة هذا العلم من تلك الروافد التي جعلته يستقطب اهتمام المشتغلين في حقول شتى من العلوم فيقول في ذلك: "وكذلك ابتدأت السيميائية طبيعية فلسفية، ثم لغوية خالصة ثم تشعبت إلى أدبية، مع احتفاظها بوضعها اللساني"¹¹، وما يعضد هذا الرأي هو ما أجمع عليه الباحثون في نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات ثم تطورت إلى الدلالات المجردة بتطور العقل الإنساني ورقته، فكلما ارتقى التفكير العقلي جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها في الاستعمال¹².

3- الدرس الدلالي قبل ابن البناء: نشأت الأسس النظرية التي انبنى عليها مصطلح الدلالة وترعرعت في رحاب الدرس الفقهي الذي يتوخى فهم كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - كما صرح بذلك ابن البناء نفسه في مقدمة كتابه "الروض المربع في صنعة البديع"، ولم يشد الدرس الدلالي في التراث العربي عن هذه الأسس النظرية باعتباره كان يدور في فلك العلوم التي كانت تهدف إلى فهم كتاب القرآن، بتذليل معانيه واستنباط دلالاته، واقتباس سننه في الإنشاء والتعبير.

ويمكن للباحث أن يلتبس هذا الاهتمام بالدلالة - لدى المتقدمين من العلماء العرب - في ميادين مختلفة من المعارف والعلوم كالمنطق والفلسفة، وأصول الفقه، والتاريخ، والنقد، وبناءً على هذه العلوم لا بد من ذكر تعريفات للدلالة عند بعض العلماء السابقين لابن البناء من مثل: الملاحظ 255هـ وأبي نصر الفراء 339هـ، ابن سينا 423هـ، وابن رشيق القيرواني 456هـ، وابن سنان الخفاجي 466هـ، وعبد القاهر الجرجاني 471هـ، والإمام أبي حامد الغزالي 505هـ، الرمحشري 538هـ، الرازي 606هـ، القرطاجي، 684هـ.

ويقتصر الدرس هنا على تقديم ماهية الدلالة عند بعضهم بالقدر الذي يبرز مفاهيمها وتعريفاتها، ذلك أن دراسة الدلالة في التراث العربي القديم بكيفية مفصلة تشمله جميع الفصول باعتبار أن كتاب الروض المربع في صنعة البديع لابن البناء موضوع الدراسة جلّه عبارة عن بحث طريف في الدلالة على حد تعبير الدكتور مصطفى السلاوي¹³.

فقد قال الملاحظ (ت 255 هـ) في بيان أنواع الدلالات: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى النصب، والنصب هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف"¹⁴، وإلى مثل هذا ذهبت جوليا كريستيفا حين ميّرت بين الكلام الإشاري والكلام المتواصل به في شكل خطوط، والكلام في صورته العادية التي تمثل أحسن صور التواصل البشري وذلك في كتبها الثلاثة¹⁵.

وقد كان لابن رشيق (ت 456هـ) فضل لجميع آراء ومواقف سابقيه من النقاد والرواة وعلماء اللغة ضمن كتابه القيم: "العمدة في صناعة الشعر ونقده"، إذ يقول في معرض حديثه عن الخصومة بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى: "ثم للناس فيما بعد آراء ومذاهب: منهم من يؤثر اللفظ على المعنى فيجعل غايته ووكده، وهم فرق: قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته، على مذهب العرب من غير تصنع... وفرقة أصحاب جلبة وقعقة بلا طائل معنى إلا القليل النادر، كأبي القاسم ابن هانئ ومن جرى مجراه... ومنهم من ذهب إلى سهولة اللفظ فعني بها واغتر له فيها الركافة واللين المفرط: كأبي العتاهية، والعباس ابن الأحنف، ومن تابعهما... ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ فيطلب صحته ولا يبالى حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه وخشونته، كابن الرومي، وأبي الطيب، ومن شاكلهما، هؤلاء المطبوعون..."¹⁶ ويقول بعد ذلك في حجة من فضل اللفظ على المعنى: "وأكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى، سمعت بعض الحذاق يقول: قال العلماء: اللفظ أغلى من المعنى ثمنًا، وأعظم قيمةً، وأعز مطلبًا، فإن المعاني موجودة في طباع الناس، يستوي الجاهل فيها والحاذق"¹⁷، ولكن العمل على جودة الألفاظ، وحسن السبك، وصحة التأليف... وبعضهم وأظنه ابن وكيع. مثل المعنى بالصورة، واللفظ بالكسوة، فإن لم تقابل الصورة الحسناء بما يشاكلها ويليق بها من اللباس، فقد بخست حقها، وتضاءلت في عين مبصرها"¹⁸. ويستشهد بعد ذلك

بقول عبد الكريم الذي كان يؤثر اللفظ على المعنى كثيرا في شعره وتأليفه: "الكلامُ الجزلُ أغنى عن المعاني اللطيفة عن الكلام الجزل، وإنما حكاؤه ونقله نقلا عمن روى عنه ابن النحاس، ومن كلام عبد الكريم: قال بعض الحدّاق: "والمعنى مثال، واللفظ حدو، والحدو يتبع المثال، فيتغيّر بتغيّره، ويثبت بثباته"¹⁹، وهذا ما ذهب إليه الجاحظ من أنّ المعاني منتشرة في الطريق يعرفها العالم والجاهل وأنّ اللبيب اللبيب هو من يحسن اصطیادها بالألفاظ التي تناسبها.

ويقول ابن رشيق في تعريفه للفظ والمعنى: "اللفظُ جسمٌ وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعفُ بضعفه، ويقوى بقوّته، فإذا سلّم المعنى واختلّ بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنةً عليه، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعمور وما أشبه ذلك من غير أن تذهب الروح وكذلك إنّ ضعف المعنى واختلّ بعضه، كان اللفظ من ذلك أوفر حظاً، كالذي يعرض للأجسام من العرض بمرض الأرواح، ولا تجد معنى يختلّ إلا من جهة اللفظ"²⁰، وهذا ما يعكس مدى الارتباط والتلاحم بين كلّ من اللفظ والمعنى عنده، فللفظ خصائص في نفسه كما أنّ للمعنى أيضا خصائص في نفسه وتلك الخصائص تقوى وتشتت بتراطبهما وتوافقهما .

و لا يخرج مدلول تقسيم ابن سنان الخفاجي (466هـ) للمعاني في الوجود إلى أربعة مواضع: "الأول وجودها في أنفسها، والثاني وجودها في أفهام المتصوّرين لها، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدلّ عليها، والرابع وجودها في الخطّ الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر عنها"²¹، عمّا ذهب إليه الجاحظ في حديثه عن اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والحال.

ويعدّ الإمام عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أبرز علماء العربية الذين تصدّوا لبحث العلاقة الجامعة بين الدال والمدلول في إطار نظرية النظم التي احتفى بها ضمن كتابيه: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، فهو من ميّز التمييز العلمي الواضح بين نوعين من المعاني الأولى التي تفهم من ظاهر الدوال التي رصدت لها، والمعاني الثانية التي لا يمكن فهمها إلا من خلال تفكيك عناصر العبارة/ الرسالة التي قد تتضمن سننا كئائيا أو استعاريا، كما هي في الأمثلة التي ساقها: نؤوم الضحى، وكثير الرماد وطويل النجاد، وغيرها من النماذج الشعرية، وهذا نفسه ما احتفت به بحوث كثير من اللسانيين خاصة العالم الأميركي نعوم تشومسكي الذي يميّز في دراسته الظاهرة اللغوية بين البنية السطحية والبنية العميقة، كما نجد نفس المنحى عند من يميّز في المعاني بين: المشار إليه بلفظه والمفهوم من المشار إليه بلفظه.

وفي بيان السرّ من وضع مفردات اللغة يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني: "إعلم أنّ ههنا أصلاً أنت ترى الناس في صورة من يعرف من جانبٍ ويُكرّر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم تُوضع لنعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يُضمّ بعضها إلى بعض فيُعَرَف فيما بينها فوائدها"²²، ثم يشير إلى هذه الدلالات

الفعلية التي تربط بين الدال والمدلول، فيقول: "ليس الغرضُ بنظمِ الكلم أن توالى ألفاظُها في النطق، بل أن تناسقت دلالَتُها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاهُ العقل"²³، وعلى هذا الأساس فإن وظيفة اللغة عند الجرجاني تكمنُ في: "أن جميعَ الكلامِ معانٍ يُنشئها الإنسانُ في نفسه ويُصرفُها في فكره ويناجي بها قلبه، ويراجعُ فيها عقله، وتُوصَفُ بأنها مقاصدٌ وأغراضٌ"²⁴، وذلك لأن الناس "إنما يكلمُ بعضهم بعضاً ليُعرفَ السامعُ غرضَ المتكلمِ ومقصودَه"²⁵، والغاية من جميع هذا عند صاحب الدلائل والأسرار التواصل السليم المثمر بين المرسل (المبدع) والمرسل إليه (المتلقي)، يقول: "ومعلومٌ أن الفكرَ من الإنسان يكون في أن يخبرَ عن شيءٍ بشيءٍ أو يصفَ شيئاً بشيءٍ، أو يضيفَ شيئاً إلى شيءٍ أو يشركَ شيئاً في حكمٍ شيءٍ، أو يُخرجَ شيئاً من حكمٍ قد سبقَ منه لشيءٍ أو يجعلَ وجودَ شيءٍ شرطاً في وجودَ شيءٍ..."²⁶، كما جاء في بعض أساليب ابن البناء المراكشي، (الخروج من شيء إلى شيء، وتشبيه شيء بشيء).

ويستعمل الجرجاني مصطلح السمة / العلامة / لبيان العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول، وذلك في قوله: "وليت شعري، هل كانت الألفاظُ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدمٌ لها، ومصرفَةٌ على حكمها، أو ليست هي سماتٍ لها أوضاعُها قد وُضعت لتدلَّ عليها؟ فكيف يُتصورُ أن تسبقَ المعاني وأن تتقدمَها في تصوّر النفس، إن جاز ذلك أن تكون أسامي الأشياء قد وُضعت قبل أن عُرفت الأشياء، وقبل أن كانت"²⁷، ويقول في السبيل إلى نظم الدلائل ومدلولاتها: "واعلم أنك إذا رجعتَ إلى نفسك عَلِمْتَ علماً لا يعترضه الشكُّ أن لا نظمَ في الكلم ولا ترتيبَ حتى يعلق بعضها ببعضٍ، وجعل هذه بسبب تلك"²⁸، ثم يضيف: "لا يُتصورُ أن تعرفَ للفظٍ موضعاً من غير أن تعرفَ معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ ترتيباً ونظماً، وأن تتوخى الترتيبَ في المعاني وتعملَ الفكرَ هناك... وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحنَّجَ إلى أن تستأنفَ فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها بحكم أنها خدمٌ للمعاني، وتابعةٌ لها ولاحقةٌ بها، وأنَّ العلمَ بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"²⁹، فالمعاني عنده سابقة للألفاظ وهي تابعة لها، وهي عنده في مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود -على حدّ تعبير ابن البناء المراكشي- قسمان حيث يقول: "الكلامُ على ضربين: ضربٌ أنت تصلُّ منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قَصَدْتَ أن تخبرَ عن زيدٍ مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت: (خرج زيد).. وضربٌ أنت لا تصلُّ منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّ اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجدُ لذلك المعنى دلالةً ثانيةً تصل بها إلى الغرض، ومدارُ الأمرِ على الكناية والاستعارة والتمثيل"³⁰، والحق أن الكلام في نظرية النظم والدلالة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني طويل جدّاً يحتاج إلى الوقوف كثيراً عنده لأهمية ما جاء به وأثر ذلك على الدرس اللساني الحديث الذي كرع ملء شذقيه من معين الجرجاني ومن تلوه: كابن

الزملكاني في كتابه (التبيان في علم البيان على إعجاز القرآن) وابن وهب في (البرهان في وجوه البيان)، وبدر الدين الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن)، و أبو يعقوب السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم)، وابن الإصبع المصري في كتابه (تحرير التعبير)، والخطيب القزويني في كتابه (الإيضاح في علوم البلاغة)، وبهاء الدين السبكي في كتابه (عروس الأفراح)، وجلال الدين السيوطي في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، وأبو القاسم السجلماسي في كتابه (المنزع البديع) وابن البناء المراكشي هذا في كتابه (الروض المريع في صناعة البديع) موضوع الدراسة.

وجاء في كتاب "إلجام العوام عن علم الكلام" للغزالي (505هـ) أن: "كل شيء فله في الوجود أربع مراتب: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البياض المكتوب عليه"³¹، وقد ذهب الغزالي إلى أن "دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه وهي: المطابقة والتضمن والالتزام؛ فإن لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريق المطابقة، ويدل على السقف وحده بطريق التضمن... وأما طريق الالتزام، فهو كدلالة لفظ السقف على الحائط"³²، وهذا ما تبناه ابن البناء في كتابه "الروض المريع في صناعة البديع" موضوع الدراسة وتوسع فيه مما ينبىء عن اطلاعه الواسع على مباحث الدلالة عند الأصوليين وعلماء اللغة.

وينبغي أن ينظر إلى مفهوم الدلالة عند الغزالي من زاوية الثقافة الأصولية، ذلك أن الأحكام التي استنبطها من القرآن الكريم - خاصة - استند فيها على أسس نظرية نجدها بشكل واضح في كتابه "المستصفى من علم الأصول"، وتعود هذه الأسس أصلاً إلى فهم عميق للدلالة، "وإن كانت وُضِعَتْ لِتُطَبَّقَ في فهم النصوص الشرعية، ولكنها تُطَبَّقُ أيضاً في معاني أي نص غير شرعي ما دام مصوغاً بلغة عربية"³³، والتفسير الدلالي الذي توصل إليه الغزالي، يدل على أن هذا العالم الفيلسوف قد تجاوز البحث عن ماهية الدلالة إلى البحث عن جوهر الدلالة وفروعها، فبنظرة مقتضبة إلى بعض نصوصه في كتابه المشار إليه آنفاً، تجده يذكر أصنافاً لمعان قد حددها علماء الدلالة المحدثون كالمعنى الإرشادي أو الإيمائي، والمعنى الاتساعي، والمعنى السياقي، وإن كان الغزالي يسميها بمصطلحات أصولية وهي على الترتيب: دلالة الإشارة ودلالة الاقتضاء وفحوى الخطاب، وكل دلالة عند الغزالي قد تنقسم إلى دلالات فرعية يقول معرفاً دلالة الاقتضاء، بأنها "هي التي لا يدل عليها اللفظ ولا يكون منطوقاً بها ولكن تكون من ضرورة اللفظ"³⁴.

والتصنيفات التي حددها الغزالي للدلالة، تمثل وعياً عميقاً سحب فكر هذا العالم، ومكّنه من أن يسهم في تأسيس الفكر النظري في مجال الدلالة، وهذه الإسهامات العلمية، لن تقدر حق قدرها ما لم ينظر إليها بمنظار "المعرفة" التي تأسس وفقها تراث القرن الخامس والسادس الهجريين، وقد أبان الغزالي على نحو علمي راق علاقات الألفاظ بالمعاني، ولم يخرج عن تلك المحددة قبلاً عند العلماء، وهي علاقة المطابقة وعلاقة التضامن وعلاقة الالتزام أو الاستتباع³⁵، كما بحث الغزالي قسم الألفاظ من حيث أفرادها وتركيبها وأحصى في ذلك ثلاثة أقسام: ألفاظ مفردة وألفاظ مركبة ناقصة، وألفاظ مركبة

تامة، فاللفظ المفرد عند الغزالي، لا يخرج عن تصور من سبقه من العلماء خاصة الفارابي وابن سينا، يقول الغزالي: "المفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلاً حين يكون هو جزؤه كقولك عيسى وإنسان، فإن جزئي عيسى وهما "عي وسا" وجزئي إنسان وهما "إن وسان" ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلاً"³⁶. أمّا المركّب فهو الذي يدلّ كلّ جزءٍ فيه على معنى، والمجموع يدلّ دلالة تامة بحيث يصحّ السكوت عليه من ذلك قولهم: زيد يمشي، والناطق حيوان، أمّا قولهم: في الدار أو الإنسان في، مركّب ناقص لأنّه مركّب من اسم وأداة.

ومنذ عهد الغزالي دأب الأصوليون المتكلّمون يستهلون كتبهم بمقدمات كلامية ومنهم صاحب كتاب "الإحكام في أصول الأحكام" سيف الدين الآمدي، وقد أظهر الغزالي قدرة عميقة في فهم تلك السنن التي ينطوي عليها نظام اللغة، وذلك استجابة للمبحث الأصولي الذي يتجاوز الفهم السطحي "النحوي" للغة، إلى استقراء دقيق لمعانيها، لا يتعرض لها اللغوي المشتغل بصناعة النحو.

وجاء في كتاب "نهاية الإيجاز" لفخر الدين الرازي 606هـ أن: "دلالة اللفظ على المعنى إمّا أن تكون وضعيّة وإمّا عقليّة، فالوضعيّة كدلالات الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها، كدلالة الحجر والجدار والأرض والسماء على مسمياتها.. وأما العقلية، فإما على ما يكون داخلياً في مفهوم اللفظ، كدلالة لفظ البيت على السقف الذي هو جزء من مفهوم البيت... وإما على ما يكون خارجاً عنه كدلالة لفظ السقف على الحائط، فإنّه لما امتنع انفكاك السقف عن الحائط عادةً، كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيداً للحائط بواسطة دلالة الأول، فتكون هذه الدلالة عقلية"³⁷، وهو ما تنبأه ابن البناء المراكشي واجتهد فيه.

أما حازم القرطاجني 684هـ والذي يعتبر من أبرز النقاد العرب في المشرق والمغرب ومن أحسن الذين تمثّلوا التمثّل السليم لنظرية الشعر الأرسطية- فيقول في مؤلفه القيم "منهاج البلغاء وسراج الأدباء": "قد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صور موجودة في الأذهان، ولها- من جهة ما يدلّ على تلك الصور من الألفاظ- وجود في الأفهام، ولها وجود- من جهة ما يدلّ على تلك الألفاظ من الخط- يُقيم صور الألفاظ، وصور ما دلّت عليه في الأفهام والأذهان"³⁸.

وقد اطلع ابن البناء على مفاهيم الدلالة عند هؤلاء الأعلام الذين سبقوه وامتاح من جهودهم في تفرعاته وتقسيماته لها والتي أبانت عن مدى سعة اطلاعه وموسوعيته، وما كتبه "الروض المريع في صنعة البديع" إلّا بحثاً طريفاً مستفيضاً في الدلالة وأقسامها التي لا تخرج في الغالب عن تقسيمات علماء الأصول للدلالة..

تفرعات ابن البناء للدلالة وتصنيفاته لها: يمكن توزيع حديث ابن البناء عن الدلالة في كتاب الروض المريع إلى أربع شعب رئيسية: أقسام الكلام، مفهوم الدلالة والدليل، أقسام الدلالة، الدلالة من جهة أصناف الدليل:

ويشمل هذا في الحقيقة أغلب كتابه "الروض المريع في صنعة البديع" الذي يعدّ بحق بحثاً طريفاً في الدلالة.

وحين يعدّ ابن البناء أصناف دلالة اللفظ على المعنى فإنه يؤول إلى آراء سابقيه الذين يأخذ عنهم الموقف الأول، يقول: "ودلالة اللفظ على المعنى قيل أنها على ثلاثة أقسام: بالمطابقة، وهي دلالة اللفظ بوضعه على جملة المعنى كدلالة لفظ البيت على جملة البيت، وبالتضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء المسمى كدلالة لفظ البيت على السقف، وبالالتزام وهي دلالة اللفظ على لازم المسمى كدلالة لفظ الحائط على الأساس كدلالة لفظ الفعل على الفاعل"³⁹، وهذه هي القسمة الأولى .

أما التصنيف الثاني للدلالة فيقول عنه ابن البناء: "وقيل أنها (دلالة اللفظ على المعنى) على ثلاثة أقسام آخر وهي: دلالة المنطوق، دلالة المفهوم، دلالة المعقول؛ وهذه القسمة أنسب من جهة التخاطب، والقسمة الأولى أنسب من جهة الوضع"⁴⁰، ثم يقدّم ابن البناء تصنيفاً ثالثاً للدلالة من تركيب اللفظ مع المعنى، حيث يقول: "ثم إن كل قسم من أقسام اللفظ بالنسبة إلى كل قسم من أقسام المعنى يحدث عنه في الاعتبار أربعة أقسام :

- لفظ مفرد يدل على معنى مفرد ك: زيد، لأنّه لا يدلّ جزؤه على جزء معناه

- لفظ مفرد يدل على معنى مركب ك: قم ونعم، لأنّ جزؤه يدلّ على جزء معناه.

- لفظ مركب يدل على معنى مفرد ك: عبد قيس، لأنّ جزؤه لا يدلّ على المسمى كلّ

ولفظ مركب يدل على معنى مركب ك: غلام زيد"⁴¹، لأنّ جزؤه لا يدلّ على المقصود من الكل.

أما التصنيف الرابع فينقله ابن البناء بخصوص ما هو مركب من المعاني وهو عنده على أربعة أقسام :

- الأول تركيب تقييد واشتراط.

- الثاني تركيب طلب وهو المركبات الإنشائية الطلبية.

- الثالث التنبيه وهو المركبات الإنشائية غير الطلبية.

- الرابع الإخبار والمقصود المركبات الخبرية"⁴².

وهذا ما يصنّف ضمن علم المعاني، وهو المعروف عند عامة البلاغيين بالأساليب الخبرية والإنشائية وأنواعها وأغراضها.

وأخيراً يأتي التصنيف الخامس للدلالة وهو من جهة العقل: "تكون النسبة في تركيب الأخبار إما واجبة أو

ممتنعة وإما ممكنة"⁴³، وينقسم الممكن إلى أصناف خمسة وهي:

- ما وقع: "وهذا يوافق الواجب في الضرورة لكنها ضرورة الوقوع لا ضرورة الواجب العقلي".

- ما لا يقع: "وهذا يوافق الممتنع في الإحالة لكنها إحالة الوقوع لا الإحالة العقلية، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (البقرة 67)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَأَ هُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (الأنعام 28)، فخرجهم وردهم إلى الدنيا عنده ممكن عقلا، وهو محال الوقوع عنده.

- ما سيقع قطعا كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر 3).

- ما يقدر واقعا: لأنه كائن لا محالة، كقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النحل 1).

- ما هو مجهول الحال في علمنا: فلا يتعرض له بشيء لأن منزلته في علمنا منزلة المعلوم في الوجود، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء 36)، وهذا في الواقع هو تقسيم الأصوليين للمعنى وأبعاده.

وهذه التقسيمات والتصنيفات التي يعرض لها ابن البناء في بحث طبيعة الدلالة هي التي تشكل لحمة العلاقة التي تجمع بين اللفظ والمعنى، حيث يبدو في أكثرها مطلقا على بحوث كل من الجاحظ في البيان والتبيين⁴⁴، وأبو هلال العسكري (395 هـ) في الصناعتين⁴⁵، وابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة⁴⁶، والعلوي في الطراز⁴⁷، وأبو حامد الغزالي في إلهام العوام⁴⁸ وابن رشيقي القيرواني في العمدة⁴⁹، والقرطاجني في المنهاج⁵⁰.

4- اللفظ والمعنى في النقد المغربي القديم: لم يختلف النقاد المغاربة في دراسة قضية اللفظ والمعنى عن نظرائهم المشاركة، فمنهم من ردّ مقومات العمل الأدبي إلى اللفظ مقلّلا من شأن المعنى، ومنهم من احتفل بالمعنى وقدمه على اللفظ، ومنهم من سوى بين اللفظ والمعنى، ومنهم عبد الكريم النهشلي، وأبا اسحق الحصري، وابن شرف القيرواني، وابن رشيقي القيرواني، وحازم القرطاجني، وأبو القاسم السجلماسي، وابن البناء المراكشي، وابن خلدون.

1-4 فقد تحدّث النهشلي عن اللفظ والمعنى في فصل أورده تلميذه ابن رشيقي في العمدة ولم يرد له باب في كتاب الممتع في علم الشعر وعمله وجاء في العمدة ما نصّه: "قال عبد الكريم- وكان يؤثر اللفظ على المعنى كثيرا في شعره وتأليفه-: "الكلام الجزل أغنى عن المعاني اللطيفة من المعاني اللطيفة عن الكلام الجزل"⁵¹، ومن هذا يتضح انتصار النهشلي للفظ واهتمامه به وهو اهتمام يرجع إلى طبيعته الفنية، وقد ظهر هذا جليا في شعره، إذ كان يحتفي باللفظ وجزالته على حساب المعنى.

وبعد ذلك ينتقل النهشلي إلى عرض آراء بعض الكتاب في مسألة اللفظ والمعنى، فيقول: "قال بعض الحدّاق: المعنى مثالٌ واللفظُ حدّو، والحدّو يتبع المثال، فيغيّر بتغيّره و يثبت بشبّاته"⁵²، فالمعنى -حسب النهشلي- يستدعي الألفاظ المعبّرة وبذلك تكون الألفاظ تابعة للمعاني تتغيّر بتغيّرها، وإذا كان البيت الشعري يحتوي على كلام جزل، فذلك يغنيه عن المعاني اللطيفة الجميلة، وليس العكس، فالمعاني اللطيفة إذا وجدت في القصيدة، فإنّها لا تغني عن الألفاظ الجزلة المعبّرة وهذا معناه أن الشعر في حاجة إلى الألفاظ مختارة قبل المعاني، لأن الألفاظ الجميلة تتضمن المعنى الجميل⁵³، ويعلّل الدكتور بشير خلدون غموض موقف النهشلي في قضية اللفظ والمعنى بضياح النصوص من اختيار الممتع⁵⁴.

4-2 وقد ردّد الحصري رأي الجاحظ في قضية اللفظ والمعنى وحذا حذوه في الاحتفال باللفظ يقول: "قال بعضُ جهابذة الألفاظ، ونقاد المعاني: المعاني القائمة في صدور الناس، المختلجة في نفوسهم، المتصورة في أذهانهم، المتصلة بخواطيرهم، والحادثه عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه ولا معنى شريكه والمعاون له على أمره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره وإنما يُحيي تلك المعاني ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها... ثم عَلم -حفظك الله- أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وأسماء المعاني محصورة معدودة، ومُحصلة محدودة..."⁵⁵

ويبدو من خلال هذا النص أنّ الحصري سار على خطى الجاحظ في مسألة اللفظ والمعنى، ففصل بينهما بحيث جعل للألفاظ جهابذة يُعَنَوْنَ بها، وللمعاني نقّادا يهتمون بها، ومعنى هذا أنّه يرفع من شأن اللفظ ويشيد به في العمل الأدبي، أمّا المعنى فلا مزية له عنده إذا ما قيس باللفظ.

4-3 وقد تناول محمد ابن شرف القيرواني قضية اللفظ والمعنى في رسالته "مسائل الانتقاد (أعلام الكلام)"، إذ يقول: "وإنّ من الشعر ما يملأ لفظه السامع ويردّ على السامع منه قعاقع، فلا ترعك شماخة مبناه، وانظر إلى ما في سكناه من معناه، فإن كان في البيت ساكن فتلك المحاسن، وإن كان خالياً فاعدده جسماً بالياً، وكذلك إذا سمعت ألفاظاً مستعملة، وكلمات مبتدلة فلا تعجل باستضعافها حتى ترى ما في أضعافها، فكم من معنى عجيب في لفظ غير غريب، والمعاني هي الأرواح، والألفاظ هي الأشباح، فإن حسناً فذلك الحظ الممدوح، وإن قبحاً أحدهما فلا يكون الروح"⁵⁶، فابن شرف يقدّم في هذا النص رأيه في قضية اللفظ والمعنى بوضوح، فقد شبه المعاني بالأرواح -كغريمه ابن رشيق- والألفاظ بالأشباح، فإذا حسن فذلك هو المطلوب في الشعر، وإن قبح أحدهما قبح الشعر، وفقد رونقه وجماله، فهو يدعو إلى الارتباط التام بين اللفظ والمعنى، وهذا الارتباط لا يتأتى بتبعية الألفاظ للمعاني، وهو لا يعني ترجيح أحدهما على الآخر، لأنّ اللفظ لا يقوم إلا بالمعنى فهما شريكان بالأهمية -كما هو الحال عند الجاحظ-

ويرى عبد العزيز قليقطة أن ابن شرف قلّد صاحبه ابن رشيق في تشبيهه اللفظ بالجسم والمعنى بالروح، واشترط لجودة الأدب سلامة الاثنين من العطب ثم ذهب إلى أنه إذا كان التقصير في اللفظ محتملاً، فإن التقصير في المعنى غير محتمل...⁵⁷.

والملاحظ أنّ ابن شرف لم يفصل في القضية ولم يعزّز رأيه بالشواهد، وإنّما اكتفى بعرض رأيه في هذه القضية دونما تحليل، ويبدو في ذلك متأثراً بتقسيمات ابن قتيبة كما يشير إلى ذلك الدكتور بشير خلدون حيث يقول: "وهكذا فالشعر عند ابن شرف على أربعة أضرب: ما حسنَ لفظه ومعناه، وما حسنَ لفظه وساءَ معناه، وما حسنَ معناه وساءَ لفظه، وما ساءَ لفظه ومعناه، وهو تقسيم ابن قتيبة، على أن ابن شرف كان يرى أن القبح في المعنى أشد منه في اللفظ، وبذلك وقف إلى جانب المعاني"⁵⁸.

4-4 وقد خصص ابن رشيق المسيلي لهذه القضية باباً خاصاً في العمدة جاء في مستهله: "اللفظ جسمٌ روحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسد: يضعفُ بضعفه ويقوّى بقوّته، فإذا سلّم المعنى واختلَّ بعضُ اللفظ، كان نقصاً للشعر وهُجْنَةً عليه، كما يعرضُ لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور وما أشبه ذلك من غير أن تذهب الروح، وكذلك إن ضعف المعنى واختلَّ بعضه، كان اللفظ من ذلك أوفر حظاً، كالذي يعرضُ للأجسام من مرض الأرواح..."⁵⁹، فابن رشيق هنا يدعو إلى ضرورة الارتباط التام بين اللفظ والمعنى كارتباط الجسم بالروح ولا أدل على ذلك من هذا، ويعرض بعد ذلك ابن رشيق مختلف الآراء في هذه القضية.

4-5 أما حازم القرطاجني فينظر نظرة مختلفة إلى القضية متأثراً بالفلاسفة العرب واليونان حيث يقول: "إنّ المعاني هي الصورُ الحاصلةُ في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان فكلُّ شيءٍ له وجودٌ خارج العين فإنّه إذا أدرك حصّلت له صورةٌ في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبّر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المُعبّر به هيئَةً تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم"⁶⁰، فهو يرى أنّ للمعنى وجود ذهني من حيث إدراكه فإذا عبّر عن هذا المعنى بلفظ يقيم صورته في أذهان السامعين، صار له وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ، ويعود غموض هذا التعريف إلى لفظ (ذهن) الواردة في نص حازم فهل يقصد حازم بالذهن العقل أو الفهم؟ وهل العقل والفهم كلها لها معنى واحد؟ أم أن لكل منهما معنى خاص به ؟

5- اللفظ والمعنى عند ابن البناء: أشار ابن البناء إلى الضوابط التي تتحكّم في العلاقة بين الألفاظ والمعاني، حيث يشترط أن تكون الألفاظ المؤدية للمعنى المقصود مطابقة لما يقتضيه الحال من إيجاز ومساواة وتناسب، فلا يستعمل الأديب حشواً في كلامه، ولا يخلّ بواجب الصنعة، لأنّ هذه المقاييس التعبيرية لها دور فعّال في آداء المعنى، فمن أخلّ بها، فقد أخلّ بعناصر البلاغة، وأغلق على الناس طريق البيان، وسبل إدراك أسرار الإعجاز.

أما عن شرط إيضاح المعنى، فقد لا حظ أن: "صُلِبَ المعاني والمقاصد يجب أن يكون مفهوماً، وأن المصطلحات التي استعملت، ينبغي أن تكون واضحة، لأن الدلالة في حد ذاتها ليست محصورة باللفظ الخارجي، وإنما هي محصورة بالقصد الذي يشرح به الواضح لفظه"⁶¹.

كما نبّه إلى حصر صناعة البديع بالاستقراء: أي استقراء عوارض الألفاظ: "وإذا تبين أن المعاني قد تكون مواجهةً نحو الغرض، والأغراض لا تنحصر، فتقسيم الصناعة بحسب الأغراض منحصر من جهة المعنى، وقد يمكن الحصر من جهة العبارة باللفظ، فلذلك أهل صناعة البديع حصروها بالاستقراء من جهة عوارض اللفظ إلى أقسام سموها بأسماء، وبينهم في ذلك اختلاف"⁶².

فابن البناء يعرب في هذا النص عن منهجية تواصلية تتميز بالشمولية، تهتم قضايا الإعجاز وقضايا البلاغة والنقد، وترتكز على الدراسة المقارنة والموازنة، فهي منهجية تعتمد على نظرية فلسفية، تفلسف اللغة، ومكونات الخطاب وتضع الأغراض والمقاصد حسب الموقع اللائق بها، فالأغراض والمقاصد تتفاوت بتفاوت المواضع، والأهداف إذ تحسن في جهة وتقبح في جهة أخرى، وقد تحمل التأويل أو تقف عند المدلول الظاهر للألفاظ.

فعند ابن البناء أن اشتراط البلاغيين أن يكون اللفظ بإزاء المعنى، والمعنى مواجهها نحو الغرض المقصود- في البديع- راجع إلى كون "المعنى قد يكون بليغاً بالنسبة إلى غرض، وغير بليغ بالنسبة إلى غرض آخر"⁶³.

فابن البناء يرى أن ثنائية اللفظ والمعنى وسيلة تواصلية بين الناس نحو كشف النقاب على الدلالة⁶⁴، وأن جمالياتها وصلاحها له ارتباط بالأغراض والمقاصد التي وضعت فيها، مع مراعاة الزمان والمكان، والأفهام والوضوح والسهولة، ففي حديثه عن جماليه هذه الثنائية يسمي الجزء باسم الكل بحكم المجاورة والالتصاق، والاتباع، إذ تحدث عن حسن اللفظ قائلاً: "وحسن اللفظ وصلاحه إنما هو بالقصد إلى المستعمل في زمن الخطاب، وعلى قدر من يخاطب، والإيضاح على أحسن ما يقدر عليه من التسهيل والتقريب، ولذلك كان أفصح الخلق. صلى الله عليه وسلم. لا يقول شعراً"⁶⁵.

فابن البناء يربط حسن اللفظ وصلاحه بالزمان والمكان والأفهام والأعراف، وهذا يدل على تأثره بالعالم اللغوي "الأصمعي" الذي يرى أن دلالة الألفاظ على المعاني تختلف باختلاف الزمان والمكان، والأعراف الاجتماعية: "...وكان للعرب كلام على معان، فإذا تبدلت بتلك المعاني، لم يتكلم بذلك الكلام، فمن ذلك قول الناس اليوم: ساق إليها صداقها، وإنما كان يقال حين كان الصداق إبلاً، ومن ذلك قول الناس اليوم: قد بنى فلان البارحة على أهله، وإنما كان القول لمن كان يضرب على أهله في تلك الليلة قبته وخيمته، وذلك هو بناؤه"⁶⁶.

فاختلاف دلالة اللفظ على المعاني طبقا للزمان والمكان والأعراف والأفهام يدلّ عن فهم واستيعاب ابن البناء لها فهما، ودراسة، وتحليلا، إذ ربط المفاهيم البلاغية بالمفاهيم المنطقية واللغوية والإعجازية، وفي ذلك تبيان لضوابط اللفظ مع دلالاته من حيث كونه لفظا منطوقا ومفهوما، ومعقولا، وموضحا للمستويات التي يكون عليها اللفظ في الدراسات الأسلوبية الحديثة والقديمة في العملية الإبداعية، وما تنمُّ عليه من ضروب الحقيقة والمجاز.

6 - خلاصة:

يمكن أن يستنتج من هذا أنّ سبب الاختلاف في كتب البلاغة والنقد، راجع إلى اتباع النقاد القدماء طريقة الاستقراء، فلذلك اتبع ابن البناء طريقة الاستنتاج التي أدت إلى تقسيم اللفظ-عنده- من جهة دلالاته على المعنى حسب الأغراض، وتقسيمه من حيث دلالاته على المعنى نفسه، وتقسيم الألفاظ إلى مفردة ومركبة، وكونها منطوقة، ومفهومة ومعقولة، كما يستخلص تأكيد ابن البناء على ضرورة الارتباط بين اللفظ والمعنى . اقتداء بنقاد الغرب الإسلامي . ومطابقة الألفاظ لما يتطلّبه المقام من إيجاز ومساواة وتناسب، وترك الألفاظ الغريبة، وطرق المعاني الواضحة، ويستخلص من هذا أن الأغراض والمقاصد تتفاوت بتفاوت المواضيع والأهداف.

هوامش البحث:

¹ الحركة النقدية على أيام ابن رشيق المسيلي، د. بشير خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مركّب الطباعة الرغاية، الجزائر ط. 1981، 1، ص: 9.

² ينظر: مقدّمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن، أحمد أبو زيد، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط. 1، 1989، ص: 45.

³ الروض المريع، لابن البناء، ص: 75.

⁴ التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، ط 1، 1983، ص: 104.

⁵ المستصفي من علم الأصول، الغزالي، دار الكتب العلمية، ط 3 ج 1، ص: 30.

⁶ الروض المريع، لابن البناء، ص: 75.

⁷ الدلالة والكلام، محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، ص: 15.

⁸ المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁹ لسان العرب لابن منظور، مادة لفظ

¹⁰ السمة والسيميائية عبد المالك مرتاض، مجلة الحداثة، عدد 2، يونيو 1993، ص: 19.

¹¹ المرجع نفسه، ص: 18.

¹² دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنكلو المصرية، ط 4، 1980، ص: 158.

- ¹³ أقسام الدلالة والدليل في كتاب الروض المريع في صنعة البديع لابن البناء المراكشي، مجلة كلية الآداب وجدة ، العدد 5 السنة 1995.
- ¹⁴ البيان والتبيين، أبو عمرو بن محبوب الجاحظ، تح. عبد السلام هارون، القاهرة، 1948، ج 1، ص: 76.
- ¹⁵ نقلا عن أقسام الدلالة والدليل، مجلة كلية الآداب وجدة العدد: 5 السنة: 1995.
- ¹⁶ العمدة لابن رشيق، ج. 1، ص، ص: 124-125.
- ¹⁷ يبدو في هذا أنه اطلع على ما ذهب إليه الجاحظ في البيان والتبيين.
- ¹⁸ العمدة، لابن رشيق، ج. 1، ص: 127.
- ¹⁹ المصدر السابق، ص: 127.
- ²⁰ المصدر نفسه، ص: 124.
- ²¹ سرالفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تح. عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد صبيح وأولاده بالأزهر، دط، 1969، ص: 276.
- ²² دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 353.
- ²³ المصدر نفسه، ص: 35.
- ²⁴ المصدر السابق، ص: 406.
- ²⁵ دلائل الإعجاز للجرجاني، ص: 408.
- ²⁶ المصدر نفسه، ص، ص: 270-271.
- ²⁷ المصدر نفسه، ص: 271.
- ²⁸ المصدر نفسه، ص، ص: 38-39.
- ²⁹ دلائل الإعجاز للجرجاني، ص: 44.
- ³⁰ المصدر نفسه، ص: 194.
- ³¹ إلهام العوام عن علم الكلام، للإمام أبي حامد الغزالي، ط. علي محمود صبيح، القاهرة دت، ص: 290.
- ³² المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، ط. 3، مصر، ج 1 ص: 20.
- ³³ التشريع الجنائي الإسلامي، عبد القادر عودة، ج 1، ص: 156.
- ³⁴ المستصفى من علم الأصول للغزالي، دار الكتب العلمية، ط 3، ص: 187.
- ³⁵ ينظر معيار العلم في المنطق للغزالي، تح. أبو العلا، القاهرة 1973، ص، ص: 42-43.
- ³⁶ ينظر المصدر نفسه، ص: 49.
- ³⁷ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين الرازي، القاهرة، 1317هـ، ص: 8.
- ³⁸ منهاج البلغاء وسراج الأدباء للقرطاجني، ص: 19.
- ³⁹ الروض المريع ، ص، ص: 75-76.
- ⁴⁰ المصدر نفسه، ص: 76.
- ⁴¹ المصدر نفسه، ص: 76.
- ⁴² الروض المريع، لابن البناء، ص، ص: 76-77.
- ⁴³ المصدر نفسه، ص: 77.

- 44 البيان والتبيين، للجاحظ، ج1، ص: 5.
- 45 الصناعتين، للعسكري، ص: 167.
- 46 سر الفصاحة، للخفاجي، ص: 243.
- 47 الطراز، للعلوي، ج. 1، ص: 34.
- 48 إجماع العوام عن علم الكلام، للغزالي، ص: 290.
- 49 العمدة، لابن رشيقي، ج. 1، ص: 250.
- 50 منهاج البلغاء، للقرطاجني، ص: 413.
- 51 العمدة لابن رشيقي، ج. 1، ص: 256.
- 52 المصدر نفسه، ص: 256-257.
- 53 الحركة النقدية على أيام ابن رشيقي المسيلي، بشير خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص: 172.
- 54 المرجع السابق، ص، ص: 172-173.
- 55 زهر الآداب وثمر الألباب، الحصري القيرواني، تح. زكي مبارك، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4، دت، ج. 1، ص، ص: 148-149.
- 56 مسائل الانتقاد، ابن شرق القيرواني، تح. النبوي عبد الواحد شعلال، مطبعة المدني، القاهرة، 1982، ص، ص: 160-161.
- 57 النقد الأدبي في المغرب العربي، عبد العزيز قليقطة، ص: 364.
- 58 الحركة النقدية على أيام ابن رشيقي المسيلي، بشير خلدون، ص: 174.
- 59 العمدة، لابن رشيقي، تح محمد محي الدين عبد الحميد، ج1 ص: 124 .
- 60 منهاج البلغاء، للقرطاجني، ص، ص: 18-19.
- 61 من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، عبد العزيز الدباغ ط1، 1992، ص52.
- 62 الروض المريع، لابن البناء، ص، ص: 89-90.
- 63 المصدر السابق، ص: 89.
- 64 ينظر: قضايا النقد الأدبي عند ابن البناء المراكشي، مخطوط رسالة دكتوراه، إعداد: مولاي عبد العزيز ساهر، إشراف د. عبد الجواد السقاط، جامعة محمد الخامس الرباط 2004، ص: 101.
- 65 الروض المريع، لابن البناء، ص: 174.
- 66 التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود، ص: 148.

مصادر البحث ومراجعته:

1- د. بشير خلدون، الحركة النقدية على أيام ابن رشيقي المسيلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مركب

الطباعة الرغبة، الجزائر ط. 1981، 1

- 2- أحمد أبو زيد، مقدّمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط.1، 1989.
- 3- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط.1، 1983.
- 4- الغزالي، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، ط.3 ج.1.
- 5- محمد داود، الدلالة والكلام، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دت.
- 6- ابراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنكلو المصرية، ط.4، 1980.
- 7- أبو عمرو بن محبوب الجاحظ، البيان والتبيين، تح. عبد السلام هارون، القاهرة، 1948، ج.1.
- 8- ابن سنان الخفاجي، سرفصاحة، تح. عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد صبيح وأولاده بالأزهر، دط.
- 9- ابن رشيقي القيرواني المسيلي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج.1. دار الجيل، ط.5، 1981.
- 10- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح السيد محمد رشيد رض، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- 11- لإمام أبي حامد الغزالي، إلهام العوام عن علم الكلام، ط. تح. علي محمود صبيح، القاهرة دت.
- 12- عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج.1.
- 13- الغزالي، معيار العلم في المنطق، تح. أبو العلا، القاهرة 1973.
- 14- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، القاهرة، 1317هـ.
- 15- حازم القرطاجني منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح الحبيب بلخوجة، دار المغرب الإسلامي، ط.3، 1986.
- 16- ابن سنان الخفاجي، سرفصاحة، تح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد صبيح وأولاده بالأزهر ن دط 1969.
- 17- الحصري القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب، تح. زكي مبارك، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.4، دت، ج.1.
- 18- ابن شرق القيرواني، مسائل الانتقاد، تح. النبوي عبد الواحد شعلال، مطبعة المدني، القاهرة، 1982.
- 19- عبد العزيز الدباغ، من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ط.1، 1992.
- 20- عبد العزيز قليقطة، النقد الأدبي في المغرب العربي، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة دط، 1973.